



ورقة تقديم مشتركة لحزبي التجمع الوطني للاحرار والاتحاد الدستوري في شأن الجهوية الموسعة بالمغرب

انطلاقا من وحدة التوجه التي تجمع بين حزب الاتحاد الدستوري وحزب التجمع الوطني للأحرار؛

وبناء على تكامل الرؤى والتصورات التي يحملانها في العديد من المجالات، وتحديدًا، في مجال الجهوية الموسعة، التي شكلت على الدوام قائما مشتركا بينهما، يجسد جانبا من جوانب توجهاتهما الليبرالية ومرجعيتهما السياسية الموحدة؛

واعتمادا على النتائج والخلاصات التي تم التوصل إليها، سواء من خلال حلقات الدراسة والنقاش والتشاور، التي نظمها كل حزب على حدة مع مناضليه وأطره ومنتخبه، أو من خلال الاجتماعات التي عقدتها قيادات الحزبين، إن على مستوى

وتأسيسا على كون حزبي الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار، جعلاً من الجهوية احد أهم المرتكزات التي ظلت حاضرة في خطابهما وفي برامجهما منذ نشأتها، يُخضعانها باستمرار إلى الاغناء والتحيين عبر العديد من اللقاءات الدراسية والمناظرات العلمية؛

فان حزب التجمع الوطني للأحرار و حزب الاتحاد الدستوري يحيطان بداية اللجنة الاستشارية للجهوية الموقرة ، علما بما يلي:

أولاً : قرارهما بتوجيه مذكرة مشتركة حول موضوع الجهوية الموسعة، استجابة منهما للدعوة الملكية السامية، بتوسيع آفاق الاستشارة الوطنية حول هذا الموضوع ذي الطابع المصيري؛ واقتناعاً منهما، بما تمثله عملية تجميع الرؤى المشتركة بين العائلات السياسية، من أهمية في توضيح معالم الرؤية الوطنية تجاه القضايا الجوهرية.

ثانياً : تسجيلهما لأهمية المبادرة الملكية السامية الرامية إلى الشروع في التطبيق الفعلي للجهوية الموسعة وفق تصور مغربي محض، والتي جاءت من خلال مقاربتها التشاورية الشاملة، لتشكل نقلة نوعية في مجال الحكامة الترابية بكل أبعادها الديمقراطية والتنمية، معتبرين أنفسهما - كأحزاب سياسية- في طليعة المعنيين بإنجاح هذه المبادرة في جميع مراحلها ومستوياتها، خصوصاً وأنها تشكل جانبا من جوانب تأصيل البعد التنموي للديمقراطية السياسية والاجتماعية والثقافية ببلادنا، وتضع المواطن المغربي في صلب سؤال التنمية.

ثالثا : ادراكهما أن المغرب قد وصل من خلال تدرجه الطويل عبر مسار سياسة اللامركزية، وبشكل طبيعي، إلى مرحلة اعتماد الجهوية الموسعة، بعد أن أفرزت التجارب السابقة جملة من الخبرات الفنية والكفاءات البشرية، ورصدت مجموعة من الاختلالات البنيوية والتدبيرية وأنتجت مستوى معيناً من النضج، والتأهيل من شأنه أن يساعد على بناء ثقافة التدبير الجهوي المسؤول باعتباره خياراً استراتيجياً يتكامل مع الخيار الليبرالي.

رابعا : اقتناعهما بأن تفعيل مشروع الجهوية الموسعة على الوجه الأكمل وبالتدرج الأضمن للنجاعة، يقتضي أن تصاحبه أوراش إصلاحية تهم القطاعات الحيوية من إدارة وتعليم وقضاء وان ينخرط مسلسل التدرج الايجابي في المنظومة الشاملة للامركزية واللامركزية الاداري.

خامسا: يرى التجمع الوطني للحرار والاتحاد الدستوري أن مفهوم وفلسفة الجهوية الموسعة والمتقدمة يشمل أقاليمنا الصحراوية في انتظار إرساء مشروع الحكم الذاتي كحل ديمقراطي وسياسي .

سادسا : يعرب حزب الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للحرار عن انخراطهما الكامل والمسؤول في هذا الرهان الاستراتيجي بكل الأبعاد، ومساهمتهما الجدية في تجسيد هذه القناعة ، تصورا وتفعيلا واغناء.

وبناء عليه، فإننا نرى من الضروري قبل الشروع في بسط تصورنا للجهوية بصفة عامة واقتراحاتنا بشأن الجهوية الموسعة ذات الطابع المغربي، أن نوضح أولاً حقيقة المفهوم الذي نحملة للجهوية، ونقف عند طبيعة الخصوصية المغربية التي نريد إضفاءها على النموذج المقترح للجهوية الموسعة.

I. تصورنا للجهوية .

1. جهوية في إطار الدولة الموحدة

نحن نقصد بالجهوية الموسعة جهوية في إطار الدولة الموحدة، وعلى أساس احترام وحدة التراب والوطن، والتوازن في تحديد الاختصاصات وتوزيعها بين الدولة والجهات والجماعات، بما يضمن لهذه الأخيرة تحقيق المهام التنموية واحترام مبدأ التضامن بين الجهات.

2. الجهوية كمشروع ديمقراطي تنموي.

إن الجهوية التي نتحدث عنها، هي الجهوية التي يمثل الإنسان المغربي جوهرها، والحرية المسؤولة أليتها، والديمقراطية إطارها والتنمية الشاملة غايتها. ومن تم فهي تشكل بالنسبة إلينا رهانا استراتيجيا لا يمكن اختزال أمر التغلب عليه في الإعلان عن عناوين للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المرتبطة بالحكومة الترابية، بقدر ما يتوقف على بناء منظومة جهوية تقوم على معايير عقلانية، واضحة وترتبط بالواقع وتجعل الإنسان في صلبها.

فالجهوية بالنسبة إلينا لا تخرج عن كونها مشروعا ديمقراطيا تنمويا صرفا يرتبط نجاحه بالدرجة الأولى بإنتاج جيل من الإصلاحات لجيل متجدد من الديمقراطيين المتشبعين بقيم الحرية والمسؤولية والمعتزين بمشاعر الانتماء الى الجهة والمقدسين لانتمائهم الى الوطن.

• اننا نرى ان المبادئ الليبرالية القائمة على الحرية والملكية والمسؤولية والعدالة تستجيب الى حد بعيد لهذه المعايير. لأنها مبادئ تهتم الانسان

- كما ان المقاربة الديمقراطية هي الكفيلة وحدها بتحويل مسار التعبير عن التعدد والتنوع، الذي يطبع تركيبة المجتمع المغربي ثقافيا وحضاريا، من مظاهر التعصب والانغلاق والصراع، الى مسارات التعايش والوحدة وتعزيز التماسك الوطني.
- ومن ثم فإننا نرى ان الانتماء الى الجهة يجب ان يكون اشمل واعم من الانتماء الى اللغة او العرق او القبيلة، تماما كما هو الحال بالنسبة للانتماء إلى الوطن في كونه اشمل من الانتماء إلى الجهة.

3 . جهوية ذات خصوصية مغربية

يتميز المغرب عن باقي الدول بمجموعة من الخصوصيات تفرض علينا استحضار أهمها عند وضع تصورنا للجهوية، انها بالفعل:

أ – بلد محصن ومستقر

- المغرب من النماذج القليلة في العالم الذي يستند على ثلاث ركائز ثابتة.
- **حصن الاسلام:** حيث إن المغرب تمسك دائما بالإسلام الوسطي وبوحدة العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، في ظل إمارة المؤمنين الحامي للملة والدين.
- **و حصن النظام** حيث ارتضى المغاربة الملكية الدستورية كنظام للحكم منذ ما يزيد عن اثني عشر قرنا، مما اضفى على هذا البلد مسحة من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- **وحسن التدبير الجيد للتعددية الثقافية والاجتماعية والحضارية التي استوعب حكام المغرب مبكرا اهميتها الكاملة ووظفوها كعنصر للتماسك، وكمكون من مكونات الهوية الموحدة.**

ب- صيانة المكاسب السياسية والاجتماعية والحقوقية والثقافية:

إن المغرب يوجد اليوم على رأس قائمة الدول التي عالجت بقوة وجرأة كبيرتين ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إطار ما يسمى بالعدالة الانتقالية وبإشراف هيئة الإنصاف والمصالحة، كما انه أنصف المرأة، من خلال إقرار مدونة للأسرة تعترف لها بالحقوق الكاملة، ومصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية لرفع التحفظات لصالح المرأة، وبإشراف العمل في احد أهم الاوراش وأكثرها انعكاسا على مستقبل التنمية ببلادنا وهو ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعمل على رد الاعتبار للثقافة الامازيغية من خلال إنشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الذي وكل إليه أمر صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الامازيغية في نظام التعليم واقتراح السياسات الملائمة لتعزيز مكانة الامازيغية، في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني وفي الشأن المحلي والجهوي.

فمن باب اللزوم إذن أن يتم استحضار كل هذه المكاسب، في ما نتصور وما نقترح في مجال الهوية بالمغرب، وان نؤسس على قاعدته ملامح الصيغة الخصوصية للنموذج المغربي الذي تتجانس فيه مقومات الدولة العتيقة الضاربة جذورها في التاريخ، مع ممارسة الهوية ذات تطلعات جديدة إلى مزيد من الحداثة والانفتاح ومسايرة العصر. مما يستوجب من جهة مراعاة سائر مقومات السلم والتعايش الاجتماعي بين المكونات البشرية للجهة، ومن جهة أخرى الحضور الوازن للمرأة في الهياكل الجهوية.

II. اقتراحاتنا بشأن الهوية الموسعة

انطلاقاً من كل هذا، يرى الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار في تناولهما للهوية الموسعة، ضرورة مسايرة التوجه المستقبلي للديمقراطية وتحرير المبادرة في إطار تحديد المسؤوليات والاحتكام إلى دولة الحق والقانون، وهما يقولان بهوية موسعة تتأسس على الدعامات التالية:

- نظام ملكي دستوري، يسود ويحكم؛
- حكومة قوية تتمتع بصلاحيات التدخل والتقنين والتحكيم؛
- هيأت منتخبة تتشكل في هيئة تنفيذية وتداولية؛
- تقطيع مجالي جهوي منسجم ومتوازن؛
- إدارة جهوية قوية؛
- استقلال مالي؛

جهوية ترفع العبء عن الدولة في إطار التخلي عن جملة من الاختصاصات لفائدة الجهة التي تتكفل بالنهوض بالتنمية الجهوية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما يجعل من مشروع الجهوية ورشاً كبيراً لتحقيق التنمية المندمجة، ومدخلاً استراتيجياً لإعادة النظر في أسلوب ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والمالية وإعادة توزيعها بين المركز والجهات.

- الدعامات المؤسسة للهوية الموسعة:

أ. المؤسسات الجهوية

- **هيئة تداولية جهوية :** مجلس جهوي منتخب بصفة ديمقراطية عن طريق الاقتراع غير المباشر، من أجل ضمان تمثيلية كل الاقاليم المنتمية للجهة، مع مراعاة تمثيلية المرأة والشباب؛

- **هيئة تنفيذية للجهة:** منتخبة من بين أعضاء المجلس الجهوي، تتمتع بالصلاحيات والسلطات لضمان فعالية الجهة وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسها. ويتولى رئيسها المنتخب مهمة الأمر بالصرف.

تتولى الهيئة إعداد والمصادقة على مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية؛ كما تقوم بإعداد البرامج التنموية المتعددة السنوات في إطار عقد برنامج بين الدولة والجهة والجماعات المحلية.

- إدارة جهوية قوية: تمكين المجلس الجهوي من إدارة قوية، قادرة على تنفيذ مقررات المجلس وتدبير المشاريع التنموية والبرامج المتعددة السنوات؛ وضع إطار خاص بالوظيفة الجهوية.

ب. الاختصاصات الواضحة

I. تحتفظ الدولة بكل الوظائف والاختصاصات ذات السيادة:

1. يظل الشأن الديني من اختصاص إمارة المؤمنين؛
2. تنفرد الدولة بالاضطلاع بالاختصاصات والوظائف السيادية والوظائف ذات المصالح المشتركة بين الجهات وكذا ذات البعد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. كما يبقى من اختصاص الدولة تدبير المجالات الجوية والبحرية والمناطق الحدودية؛
3. كما تحتفظ السلطة المركزية بالرموز السيادية المتمثلة في العلم والعملية والبريد والدفاع الوطني والتمثيل الدبلوماسي الخارجي؛
4. إعداد الاستراتيجيات القطاعية؛
5. الأمن والمحافظة على النظام العام؛
6. القضاء وإدارة القضاء والعدل؛
7. السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛
8. التشريع عموماً، وبالخصوص التشريع المدني، التجاري، الجنائي، الشغل، الانتخابات، الملكية الفكرية والصناعية؛
9. النظام العام للإدارة العمومية، ونظام الوظيفة العمومية المركزية والجهوية والمحلية.

II. الاختصاصات الاقتصادية والمالية:

1. النظام النقدي، الادخار والسوق المالي، نظام القروض و الأبنك والتأمين،

2. النظام الجبائي والضريبي، النظام الجمركي والتعريفية الجمركية، والتجارة الخارجية؛
3. أسس وقواعد التنسيق والتخطيط الاقتصادي،
4. النظام الماكرو اقتصادي ونظام المالية العامة

.III وظائف التضامن والتماسك الاجتماعي:

1. نظام الحماية الاجتماعية؛
2. الصحة العمومية والتشريعات المرتبطة بالأدوية؛
3. نظام التعليم والتربية الوطنية والبحث العلمي.

.IV اختصاصات الحماية والوقاية وتثمين الموارد الطبيعية:

1. الصيد البحري، التجارة البحرية، مراقبة وإدارة الشواطئ والموانئ؛
2. الموارد والتجهيزات الهيدرو مائية؛
3. القواعد العامة للمحافظة على البيئة و التراث والارث الحضاري؛
4. الطاقة والمعادن.

.V وظائف تنمية وإنجاز البنيات التحتية المهيكلة

1. السكك الحديدية، نظام النقل البري والجوي والبحري؛
2. الموانئ والمطارات والطرق السيارة؛
3. التجهيزات الطاقية.

تنقل الدولة، وفق قانون ينظم تحويل الاختصاصات من الدولة الى الجهة، ووفق مخطط يضمن التدرج وعلى مراحل، كما يضمن استمرارية المرفق العمومي والخدمات والاختصاصات المزمع نقلها.

ت. الاختصاصات المحولة:

في إطار التحويل التدريجي للاختصاصات، يمكن في المرحلة الاولى تحويل تدبير المؤسسات العمومية ذات الخصوصية الجهوية او المحلية.

توجد حاليا ما يناهز 178 مؤسسة عمومية، تتمتع بالاستقلال المالي وتتدخل في حدود الاختصاصات الموكولة لها بالقانون في نطاق ترابي لا يتجاوز في أقصى الحالات اكثر من جهتين، وهي:

- أكاديميات جهوية للتعليم والتكوين؛
- مكاتب الجهوية للتنمية الفلاحية (ORMVA)؛
- غرف مهنية (التجارة والصناعة والخدمات، الصناعة التقليدية، الفلاحة، الصيد البحري)؛
- وكالات للأحواض المائية؛
- وكالات حضرية؛
- وكالات مرتبطة بالجماعات المحلية تهتم بتوزيع الماء والكهرباء؛
- مؤسسات خاصة تقدم خدمات عمومية في إطار التدبير المفوض؛
- وكالات للتنمية المحلية وإنعاش الاقاليم.

تتوفر هذه المؤسسات على مداخيل خاصة بلغت 15.223 مليون درهم سنة 2007، حسب قانون التصفية للقانون المالي، وحصلت على 7.133 مليون درهم كتحويلات من الميزانية العامة، حيث بلغ اجمالي مداخيلها 22.356 مليون درهم.

إن إعادة هيكلة هذه المؤسسات حسب التقطيع الترابي المحتمل والاحتفاظ بالميزانيات المرصودة لها، سيجعل منها الية للتدخل الفعال بالنسبة للجهة التي ستقوم بدور الاشراف المباشر على هذه المؤسسات، وبتنسيق مع الوزارات المعنية.

إن وضع هذه المؤسسات تحت إشراف الجهة لمن شأنه أن يحول تدبير مجموعة من الاختصاصات كالتعليم والتعمير والسكن الاجتماعي والفلاحة وتدبير الاحواض المائية والمحافظة على البيئة،

كما يمكن تحويل تدبير الخدمات العمومية المحلية المشتركة إلى الجهة، كتدبير المطارح العمومية، اسواق الجملة للخضر والفواكه، المجازر، النقل، الماء والكهرباء.

ث. موارد جهوية كافية:

اعتبارا لكون الجهة مجالا للإبداع في وسائل وانماط خلق الثروة، فإننا نوصي بما يلي:

1. توفير موارد تتناسق وتنسجم ماديا وبشريا مع طبيعة الاختصاصات المخولة للجهة، ومع نوعية التوجه الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتمد عليه الجهة في تحقيق تنميتها مما يستوجب مصاحبة التمويل بإعادة انتشار وتأهيل الموارد البشرية من اطر وموظفين.

2. العمل بالاستقلالية المالية للجهة في إطار التنسيق والتضامن مع المالية العامة للدولة، وتحت مراقبة المجالس الجهوية للحسابات.

3. تخصيص جزء من الضريبة على القيمة المضافة للجهات ورفع نسبة الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات المخصصة للجهات، أخذا بعين الاعتبار مبدأ التضامن والتوازن بين الجهات لمعالجة التفاوتات المسجلة.

4. ويبقى على الجهات أن تجتهد في وضع استراتيجيتها لترشيد وتطوير مواردها الذاتية عبر تطوير نظام الجبايات المحلية.

إلا لأنه اعتبارا لمبدأ التضامن والتكافل بين مكونات التراب الوطني ومن منطلق المصير المشترك لجميع أفراد الشعب، نرى لزاما:

1. تمكين الجهة من الاقتراض بضمان من الدولة من أجل تمويل البرامج التنموية المتفق عليها في إطار العقد-البرنامج المتعدد السنوات

2. تمكين الجهة من إصدار سندات الاقتراض لتمويل مشاريع التنمية

3. تمكين الجهة من اللجوء الى السوق المالي الداخلي

4. خلق صندوق للتضامن بين الجهات تكون الغاية منه تحقيق التوازن بين الجهات وضمان الحد الأدنى من الموارد المالية لجعل الجهة قابلة للاستمرار.

ج. التقطيع الترابي العادل

لابد من الإقرار، بداية بالأهمية البالغة للتقطيع، بالنظر لانعكاس تداعياتها على المصالح اليومية للمواطن وعلى مستقبل الجهة وكذا على مبدأ التوازن والتكامل بين الجهات، لذلك فإننا نربط عملية التقطيع الترابي العادل بإعداد التراب الوطني إعدادا يضمن التوازن بين الثروات الطبيعية والبشرية ومتطلبات التنمية.

ولابد هنا من التقييد في تحديد المجال الجهوي بالمبادئ التالية :

- الانسجام والتجانس الاجتماعي والطبيعي والثقافي.
- عدم المساس بالمقومات الاجتماعية والثقافية والخصوصيات المحلية

كما نرى من جهة اخرى أن عملية التقطيع لابد ان تخضع لمجموعة من المعايير تشمل ما يلي:

معيار اقتصادي: يراعي توفير شبكة حضرية اساسية وهياكل اقتصادية متكاملة تبعا لخصوصيات وموارد كل جهة، وذلك لجعل من الجهة قطبا اقتصاديا، قادرا على إنعاش النمو وجلب الاستثمارات من جهة، وتجاوز الاختلالات الاجتماعية خاصة المساهمة في خلق مناصب الشغل

معيار طبيعي: يكمل المعيار الاقتصادي ويتفاعل معه ويراعي تكوين وحدات جغرافية متجانسة تتحقق فيها سهولة التواصل وسرعة التنقل. كما تراعي توزيع الثروات الطبيعية بشكل يوفر لكل الجهات إمكانيات طبيعية

معيار ديمغرافي: يراعي التوازن في توزيع السكان ومدى القدرة الاقتصادية للجهة في مواكبة والاستجابة للحاجيات

معيار اجتماعي: يراعي عامل القرب في توفير الخدمات الأساسية ويضمن الولوج للجميع. ومن الضروري استنادا إلى كل هذا إعادة النظر في التقطيع الترابي الحالي بما يستجيب لتحقيق التنمية الجهوية المتوازية وضمان التكامل والتكافؤ بين الجهات.

معيار ثقافي: يهدف إلى المحافظة على الرصيد الحضاري والمكاسب التاريخية لكل جهة

كما أن استقرار التقطيع أصبح ضرورة ملحة

على أننا نقول بضرورة مراعاة مبدأ **التقليص من عدد الجهات** مع الحرص على الانسجام داخل الجهة لضمان مقومات الاستمرار والنجاح وخلق أقطاب تنموية جهوية قوية وقادرة على الدفع بالاقتصاد الوطني نحو الأمام.

فالجهوية الناجحة مدخل للإقلاع على أكثر من مستوى، فهي المؤشر الدال على سر استمرار المغرب الواحد والموحد في ظل التعدد والتنوع، وهي القمينة باحتواء العبقورية المغربية وتصريفها في خدمة التنمية المندمجة، لذلك

فنحن نومن بالجهوية التي يوظف فيها التنوع في الإبداع الجهوي من أجل التوحد في خدمة المصالح العامة للوطن.

III المؤسسات المركزية.

1. احتفاظ البرلمان بمهمة التشريع مع البحث عن آلية للتنسيق بين المجالس الجهوية ومجلس المستشارين الذي يجب ان يتلاءم في تركيبته واختصاصاته مع تطور المنظومة الجهوية على مستوى التشريع.
2. اعتماد حكومة مركزية مركزة.
3. مراقبة التراب الوطني وحماية الامن العام والدفاع الوطني وحماية الحدود والموانئ والمطارات وسائر المرافق ذات الطابع الاستراتيجي
4. مراقبة المالية العامة.
5. ايجاد آلية وطنية لاستعمال حق تدخل السلطة المركزية واحلالها مؤقتا محل الاجهزة الجهوية في حال ما تأكد أي اخلال او تأثير على المصالح العامة للبلاد أو المس بالثوابت والمقدسات او بالوحدة الترابية والوطنية.

صالح الدين مزوار
رئيس حزب التجمع الوطني للاحرار

محمد أبيض
الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري

